Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Impact of Job titles for Workers in the School Sector on the Prevention and Reduction of Criminal Behavior in Schools in the Emirate of Sharjah

Alya Saeed Obaid Al-Ketbi
Master's student in Applied Sociology
University of Sharjah ،College of Arts, Humanities and Social Sciences،
Department of Sociology
aliasaeedo@outlook.com
Prof. Ahmad Falah Alomosh, Ph.D.
Professor of Applied Sociology
University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences،
Department of Sociology
dralomosh@gmail.com

Copyright (c) 2026 **Alya Saeed Obaid Al-Ketbi. Prof. Ahmad Falah Alomosh (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/xe6kc188

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aimed to identify the impact of the job title of workers in the school sector in the prevention and reduction of criminal behavior, and the study community was represented in workers in the school sector in both government schools and private schools within the borders of the Emirate of Sharjah, and the study sample consists of ٣٠٠ workers in the school sector and the choice fell on the type of intentional sample, and the jobs vary for workers, as the sample consists of 150 teachers and schools of Arab nationalities and 150 of the Administrative Committee in Schools : administrative supervisor for students, social worker for students ،director of student affairs and heads of educational departments. The research followed the descriptive and analytical approach, and the results of the research found that the job title of school workers has a clear impact on the prevention of criminal behavior of students. Academic and administrative counselors have been found to be the most influential in this area, indicating the need to strengthen their role, provide them with the necessary support, and enable teachers to play a greater role in reducing criminal behaviors within the school environment.

Keywords: job titles ، prevention and reduction of criminal behavior ،school environment.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أثر المسمى الوظيفي للعاملين في القطاع المدرسي في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي بالمدارس في إمارة الشارقة

الباحثة: علياء سعيد عبيد الكتبي
طالبة ماجستير في علم الاجتماع التطبيقي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور أحمد فلاح العموش
أستاذ علم الاجتماع التطبيقي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدف هذا البحث الى معرفة أثر المسمى الوظيفي للعاملين في القطاع المدرسي في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في القطاع المدرسي في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في نطاق حدود امارة الشارقة، وتتكون عينة الدراسة من عدد ٣٠٠ عامل في القطاع المدرسي ووقع الاختيار على نوع العينة القصدية، وتختلف الوظائف للعاملين حيث تتكون العينة من عدد ١٥٠ مدرس ومدرسة من الجنسيات العربية وعدد ١٥٠ من اللجنة الادارية في المدارس وهي : المشرف الاداري للطلبة، الاخصائي الاجتماعي للطلبة، مدير شؤون الطلبة ورؤساء الاقسام التربويين. واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل نتائج البحث إلى أن المسمى الوظيفي للعاملين في المدارس له تأثير واضح على الوقاية من السلوك الإجرامي للطلبة. وقد تبين أن المرشدين الأكاديميين والإداريين هم الأكثر تأثيرا في هذا المجال، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز دورهم، وتوفير الدعم اللازم لهم، إلى جانب تمكين المعلمين من أداء دور أكبر في الحد من السلوكيات الإجرامية داخل البيئة المدرسية.

الكلمات المفتاحية: المسمى الوظيفي، الوقاية والحد من السلوك الإجرامي، البيئة المدرسية.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

المقدمة:

أصبح العنف والسلوك الإجرامي في البيئات المدرسية من القضايا التي تؤرق المجتمع التربوي، إذ تشير الإحصائيات العالمية إلى أن حوالي ٣٠% من الطلاب تعرضوا لنوع من العنف المدرسي، مما يؤثر بشكل مباشر في تحصيلهم الدراسي وسلوكهم الاجتماعي (UNESCO, 2022). أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كشفت وزارة التربية والتعليم أن ١٢% من الطلاب أظهروا سلوكيات عدوانية، بينما أشار ٨% من المعلمين إلى تعرضهم لاعتداءات لفظية من الطلاب (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١).

إن الوقاية من تنامي السلوك الإجرامي في المجتمع تبدأ من المدرسة، إذ تؤدي المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في الحد من هذه الظاهرة عبر مناهجها التربوية وأدوار العاملين فيها. فقد أكدت دراسة أجريت في الجزائر أن المناهج الدراسية للجيل الثاني تحمل في طياتها قيمًا تربوية تعمل على غرس مفاهيم حب الوطن، احترام الآخر، والتسامح، إلا أن هناك نقصًا في بعض القيم المهمة مثل نبذ العنف والقناعة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه المناهج على الحد من الجريمة بين الأطفال (مراد & فنطازي، ٢٠٢٠).

من جانب آخر، تبرز العوامل الاجتماعية كأحد المحددات الرئيسية لجنوح الأحداث، حيث أظهرت دراسة ميدانية أجريت بمركزي إعادة التربية في قسنطينة وعين مليلة أن الأسرة المفككة، الظروف الاقتصادية الصعبة، والتأثير السلبي لجماعات الرفاق، من أبرز العوامل التي تدفع الأحداث نحو السلوك الإجرامي (حومر، ٢٠٠٦). ويعزز هذا الواقع أهمية دور العاملين في المدارس، سواء كانوا معلمين، إداريين، أو أخصائيين اجتماعيين، في الحد من هذه الظاهرة من خلال التدخل المبكر والدعم النفسي والتربوي.

تؤدي كل فئة من العاملين في المدارس دورًا محددًا في ضبط السلوكيات الطلابية وتعزيز بيئة مدرسية آمنة. فالمدرسة ليست مجرد مؤسسة لنقل المعرفة، بل هي بيئة تربوية تسهم في تكوين شخصية الطالب وتوجيهه نحو القيم الإيجابية. وتؤكد الدراسات أن المدارس التي تعتمد برامج تدريبية للمعلمين حول التعامل مع السلوكيات العدوانية تشهد انخفاضًا بنسبة ٢٥% في معدلات العنف المدرسي مقارنة بتلك التي لا توفر مثل هذه البرامج (American Psychological Association, 2020). أما الإداريون، فهم المسؤولون عن وضع السياسات والأنظمة التي تعزز الانضباط، في حين يؤدي الأخصائيون الاجتماعيون دورًا جوهريًا في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

بناءً على ذلك، فإن فهم العلاقة بين المسمى الوظيفي للعاملين في المدارس ودورهم في الوقاية من السلوك الإجرامي يمكن أن يسهم في تعزيز فعالية هذه الأدوار، وتحسين البيئة التعليمية، وضمان تكامل الجهود للحد من المشكلات السلوكية في المؤسسات التربوية. إن

نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم في مساعدة صناع القرار في تطوير سياسات تعليمية أكثر فاعلية في الحد من الظواهر السلوكية السلبية في المدارس.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعد السلوك الإجرامي بين الطلاب في البيئة المدرسية من التحديات البارزة التي تؤثر في جودة العملية التعليمية واستقرار المجتمع المدرسي. ويُعزى هذا السلوك إلى مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية، مما يجعل من الضروري البحث عن استراتيجيات فعالة للحد منه وتعزيز الوقاية منه.

يؤدي العاملون في القطاع المدرسي، بما في ذلك المعلمون والمرشدون الأكاديميون والإداريون، دورا محوريا في تشكيل بيئة مدرسية آمنة وداعمة، إلا أن مدى مساهمتهم في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي قد يختلف باختلاف المسمى الوظيفي وطبيعة المهام التي يؤدونها. لذا، تبرز الحاجة إلى دراسة الفروق في أدوار هؤلاء العاملين في التعامل مع هذه الظاهرة، ومعرفة أكثر الفئات تأثيرا في الحد من السلوك الإجرامي بين الطلاب.

سؤال البحث الرئيسي: إلى أي مدى يؤثر المسمى الوظيفي للعاملين في القطاع المدرسي على دورهم في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما مدى مساهمة المرشدين الأكاديميين في الحد من السلوك الإجرامي للطلبة مقارنة بالفئات الوظيفية الأخرى؟
٢. ما الدور الذي يؤديه الإداريون في الوقاية من السلوك الإجرامي للطلبة؟
٣. كيف يؤثر المسمى الوظيفي للمعلمين في دورهم في الحد من السلوك الإجرامي؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الفئات الوظيفية في الحد من السلوك الإجرامي للطلبة؟

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من خلال تسليطه الضوء على دور المسمى الوظيفي للعاملين في المدارس في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي لدى الطلبة، مع التركيز على المدارس الحكومية والخاصة في إمارة الشارقة. وتتمثل أهمية البحث في بعدين رئيسيين: الاعتبارات النظرية والاعتبارات التطبيقية.

أولا: الاعتبارات النظرية

- إثراء الأدبيات العلمية: يسهم البحث في توسيع نطاق الدراسات المتعلقة بالسلوك الإجرامي في البيئة المدرسية، من خلال تحليل العلاقة بين المسمى الوظيفي للعاملين في المدرسة ودورهم في الحد من هذه السلوكيات.

- تقديم إطار نظري متكامل: يوضح البحث مفهوم السلوك الإجرامي في المدارس، العوامل المؤثرة فيه، ودور مختلف الفئات الوظيفية في التعامل معه، مما يساهم في بناء قاعدة معرفية يمكن أن يستفيد منها الباحثون وصناع القرار.
- ربط الجوانب الإدارية والتربوية بالوقاية من السلوك الإجرامي: يعزز البحث فهم العلاقة بين الإدارة المدرسية، الإرشاد التربوي، والتعليم الوقائي في الحد من السلوك الإجرامي لدى الطلبة.
- إبراز الفروق بين المدارس الحكومية والخاصة: يقدم البحث مقارنة بين تأثير العاملين في المدارس الحكومية والخاصة في إمارة الشارقة على الحد من السلوك الإجرامي، مما يساعد في تحديد العوامل المؤثرة في كل بيئة تعليمية.

ثانيا: الاعتبارات التطبيقية

- تطوير سياسات وإجراءات وقائية في المدارس: يمكن أن تستفيد المؤسسات التعليمية من نتائج البحث في تحسين استراتيجيات الوقاية من السلوك الإجرامي عبر تعزيز دور مختلف العاملين في المدرسة وفقا لمسمياتهم الوظيفية.
- تحسين برامج التدريب والتأهيل: يساهم البحث في تسليط الضوء على الحاجة إلى تدريب المعلمين، الإداريين، والأخصائيين الاجتماعيين بشكل أفضل على أساليب التعامل مع السلوكيات الإجرامية لدى الطلبة.
- تعزيز دور العاملين في المدرسة وفقا لمهامهم الوظيفية: يتيح البحث وضع توصيات عملية لإعادة توزيع الأدوار داخل البيئة المدرسية لتعزيز الفعالية في مواجهة السلوكيات السلبية.
- إفادة صناع القرار في قطاع التعليم: يمكن للجهات الحكومية والخاصة الاستفادة من نتائج البحث في وضع سياسات أكثر فاعلية لمكافحة السلوك الإجرامي في المدارس، من خلال تعزيز دور العاملين وفقا لوظائفهم المختلفة.
- رفع مستوى الوعي لدى العاملين في المدارس: من خلال إبراز أهمية كل دور وظيفي في مكافحة السلوك الإجرامي، يساعد البحث في زيادة وعي العاملين بمدى تأثيرهم في الوقاية من الظاهرة، مما ينعكس إيجابا على بيئة المدرسة.

مفاهيم الدراسة:

- المسمى الوظيفي: مصطلح يُستخدم لتحديد دور الفرد في المؤسسة، ويعكس طبيعة العمل الذي يقوم به والمستوى الوظيفي داخل الهيكل التنظيمي. يختلف تعريف المسمى الوظيفي وفقا للسياق التنظيمي واستخدامه في إدارة الموارد البشرية (Xu, et al, 2018).

- العاملين في القطاع المدرسي: يُقصد بالعاملين في القطاع المدرسي المعلمين، الإداريين، الأخصائيين الاجتماعيين، وأي شخص يعمل في المؤسسة التعليمية بهدف توفير بيئة تعليمية صحية وآمنة. دور هؤلاء العاملين لا يقتصر على التدريس فقط، بل يشمل أيضا دورهم في مراقبة السلوك الطلابي، التفاعل مع الطلاب بشكل إيجابي، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. تشير الأبحاث إلى أن تعزيز تدريب المعلمين والعاملين في المدارس حول كيفية التعامل مع السلوكيات السلبية يُعد من أهم الطرق للحد من السلوك الإجرامي بين الطلاب (الرميح، ٢٠١٤)
- السلوك الإجرامي: السلوك الإجرامي يُعتبر أي تصرف يخالف القوانين المعمول بها في المجتمع ويعرض مرتكبه للمسائلة القانونية. في السياق الاجتماعي، يعتقد بعض الباحثين أن السلوك الإجرامي يتأثر بالبيئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد. من الدراسات التي تركز على هذا الجانب، نجد أن عوامل مثل الفقر والتفكك الأسري قد تؤدي إلى زيادة السلوكيات الإجرامية بين الأفراد (القديري، ٢٠٠٦)

الإطار النظري:

نظرية النسق

تنطلق هذه الدراسة من نظرية النسق لعلم الاجتماع تالكوت بارسونز والذي أكد على دور المؤسسات الاجتماعية في تشكيل وضبط السلوك المجتمعي كأنساق اجتماعية متساندة ومتكاملة. رأى بارسونز أن المجتمع يعمل كنسق اجتماعي حيث يؤدي كل نسق وظيفة محددة تساهم في تحقيق التكامل والتضامن الاجتماعي. (Parsons. ١٩٩١)

انطلقت نظرية بارسونز من سؤال جوهري حول كيفية ضمان استمرارية المجتمع على الرغم من وجود الاختلافات والتباينات بين الأفراد. أن المنظمات الاجتماعية، مثل المدرسة، تؤدي دورًا حاسمًا في تنشئة الطلبة وتربيتهم قيميا للحفاظ على التضامن الاجتماعي. ووفقًا لهذا المنظور، فإن المدرسة ليست مجرد مكان للتعليم، بل هي أداة أساسية لبناء المنظومة القيمية والمسؤولية لدى الطلبة في المجتمع المدرسي.

من المنظور التعلمي، ترى نظرية النسق أن المدرسة تُعد انعكاسًا للبنى والهياكل المجتمعية، حيث يتم إعداد الطلبة لأدوارهم التربوية والتعليمة بما يتناسب مع متطلبات النظم الاجتماعية ، المدرسة كنسق اجتماعي فرعي . لذلك فان النظم الاجتماعية تحتاج إلى أن تعمل جميع مؤسساتها بكفاءة لضمان ديمومة النسق التعليمي كنسق فرعي. وبالتالي، فإن أي خلل في دور المدرسة أو غياب الإدارة المدرسية قد يؤدي إلى زيادة السلوكيات السلبية بين الطلبة، مثل العنف أو الجنوح في المجتمع المدرسي.

الدراسات السابقة:

دراسة العنزي ، يحيى محمد (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب العنف المدرسي لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالقريات من وجهة نظر المعلمين. شملت العينة ١٧٦ معلما، وأظهرت النتائج أن العنف ناتج عن تأثيرات بيئية تشمل المدرسة، الإعلام، الأسرة، والتنشئة الاجتماعية. وتوضح دراسة آل معوض ، ابراهيم محمد (٢٠١٩) دور الخدمة الاجتماعية في معالجة العنف المدرسي بالمدارس الثانوية في أبها. شملت العينة ٥٨١ فردا من المرشدين وأولياء الأمور. أظهرت النتائج أن تقليل كثافة الفصول، وتعزيز الأنشطة الجماعية، والمساواة في التعامل من قبل الإدارة، تسهم في الحد من العنف. كما تناولت دراسة العنزي، مناور عبيد صالح (٢٠١٩) دور البيئة المدرسية في الوقاية من انحراف الأحداث في الرياض. شملت العينة ٦٩٠ طالبا. أظهرت النتائج أن الإدارة المدرسية، المعلمون، المناهج، والإرشاد الاجتماعي تؤدي دورا مهما في الوقاية من الانحراف، مع تفوق المدارس الأهلية في هذا الجانب. في حين هدفت دراسة الشمري، محمد (٢٠١٧) إلى تحليل دور البيئة المدرسية في الوقاية من الجنوح بين طلاب المرحلة المتوسطة في جدة. شملت العينة ٢٥٠ طالبا و٥٠ معلما. أظهرت النتائج أن توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة يقلل من السلوكيات الجانحة. كما هدفت دراسة كلا من ناصف، د. سعيد &انعام ، د. يوسف (٢٠١٩) إلى التعرف على دور الأسرة والمدرسة في حماية الشباب الإماراتي من الجريمة. أجريت دراسة ميدانية على عينة مكونة من ٣٣٩ شابا (ذكورا وإناثا) تتراوح أعمارهم بين ١٨–٣٥ سنة في دبي والشارقة وعجمان، باستخدام استبيان وتحليل إحصائي. أظهرت النتائج أن الأسرة تساهم في ترسيخ القيم الأخلاقية، بينما تعمل المدرسة على تعزيز هذه القيم وتنمية المهارات الاجتماعية، مما يحقق تكاملا بينهما للوقاية الفعالة من السلوك الإجرامي. وتناولت دراسة دويمة، م. (٢٠١٢) دور الإدارة المدرسية في مواجهة العنف المدرسي بين طلاب المرحلة الثانوية في مصر، باستخدام المنهج الوصفي على عينة من ١١٦٨ إداريا ومعلما وأخصائيا في القاهرة وأسيوط وكفر الشيخ. أظهرت النتائج أن العنف اللفظي هو الأكثر شيوعا، يليه العنف المادي، ثم العنف الجسدي. كما بيّنت أن تنفيذ اللوائح والقوانين هو أكثر الممارسات استخداما في مواجهة العنف، يليه الإرشاد الطلابي ثم المشاركة المجتمعية، مع تقديم تصور مقترح لتحسين دور الإدارة المدرسية في الحد من العنف.

هدفت دراسة العماري، نور ميلاد (٢٠١٥) إلى تحليل دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من الانحراف والجريمة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. شملت العينة ٢٠٠ معلم وطالب من مدارس حكومية وخاصة في الإمارات. أظهرت النتائج أن المؤسسات التعليمية تؤدي دورا رئيسيا في الوقاية من السلوكيات المنحرفة من خلال البرامج التربوية والأنشطة، لكن هناك نقصا في البرامج التدريبية للمعلمين حول كيفية التعامل مع الطلاب ذوي السلوك الإجرامي. وتوكد أغلال، فاطمة . & فاضلي، أحمد (٢٠١٠) التي ناقشت تصاعد الظاهرة الإجرامية والحاجة إلى استراتيجيات وقائية متعددة (تربوية، اجتماعية، إعلامية، قانونية وأمنية). أكدت على دور المدرسة كمؤسسة اجتماعية تسهم في غرس القيم الإنسانية وإعداد الأجيال بشكل علمي وتربوي يسهم في تطور المجتمع وحمايته من الجريمة. وتناولت دراسة مراد ، فاطمة الزهراء . & فنطازي ، كريمة . (٢٠٢١) تحليل مناهج التعليم الابتدائي في الجيل الثاني لمعرفة مدى دورها في الحد من الجريمة عبر القيم التي تغرسها في الأطفال. توصلت الدراسة إلى أن المناهج تعزز القيم الاجتماعية والأسرية، مثل حب الوطن والتسامح، لكنها تفتقر إلى تضمين بعض القيم المهمة مثل القناعة والحلم ونبذ العنف، مما يستدعي تطويرها لتعزيز البعد القيمي بشكل أكبر. اما دراسة يخلف، رفيقة . (٢٠١٨) درست ظاهرة العنف المدرسي من منظور سوسيولوجي، موضحة أسبابها الاجتماعية والنفسية وتأثيرها في المؤسسات التربوية. اقترحت الدراسة استراتيجيات وقائية تشمل الأسرة والمجتمع والمؤسسات التعليمية للحد من انتشار العنف داخل المدارس.

وركزت دراسة Carmen-Gabriela Lazareanu :٢٠٢٣ على دور هيئات التدريس في تنمية الوعي الأمني ووقاية الطلاب من الجريمة، مع التركيز على العنف في الشارع، الأسرة، والمدرسة. اعتمدت الدراسة على فرضية أن العنف مقبول في المجتمع ويستمر في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، إذ يؤدي الإعلام دورا في نشره. هدفت الدراسة إلى فهم نظرة الأفراد للعنف في البيئات المختلفة. تحليل تأثير البيئة (الشارع، العائلة، المدرسة) في انتشار العنف. ودراسة تأثير الإعلام في تعزيز نماذج العنف. تم استخدام استبيان موزع على ٥٠ طالبا تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٥ عاما، وشمل ١٥ سؤالا حول المواقف تجاه العنف، أسبابه، والاتجاهات نحو العقوبات وإعادة تأهيل الجناة. دراسة Ogunlana, S (٢٠٢٤) استكشفت عوامل الخطر المرتبطة بالسلوك الإجرامي في مرحلة البلوغ بين الأمريكيين الأفارقة في أوكلاند، كاليفورنيا. وركزت على تأثير الفقر، التشرد، تجارب الطفولة السلبية، والانخراط في العصابات على زيادة احتمالية المشاركة في أنشطة إجرامية تؤدي إلى السجن. كما بحثت الدراسة في عوامل الحماية، مثل المشاركة المجتمعية، أنشطة الكنيسة، الدروس الخصوصية، وبرامج الإرشاد، وأثرها في تقليل السلوك الإجرامي.

استخدمت الدراسة تحليل ارتباطات بيرسون والانحدار اللوجستي، وأظهرت النتائج أهمية بناء مرونة الطفولة كإجراء وقائي ضد التورط الإجرامي في المستقبل. بحثت دراسة Bauer, L. (2008) العلاقة بين الخصائص الهيكلية للمدرسة والحي والحوادث الإجرامية وغير الإجرامية في المدارس العامة الأمريكية. ركزت على تأثير حجم المدرسة والمتغيرات البيئية على معدلات الجريمة والانضباط المدرسي، مع دراسة تأثير رأس المال الاجتماعي في تقليل الحوادث. استخدمت الدراسة مسح المدارس لعام ٢٠٠٦ حول الجريمة والسلامة (SSOCS) وتحليل الانحدار الخطي. وأظهرت النتائج أن حجم المدرسة يرتبط سلبا بالعديد من المتغيرات التابعة، وأن رأس المال الاجتماعي يؤدي دورا مهما في تقليل الحوادث الجنائية وغير الجنائية وتعزيز استراتيجيات الانضباط المدرسي.

الطريقة والإجراءات

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة حول العاملين في القطاع المدرسي في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في نطاق حدود امارة الشارقة، وتتكون عينة الدراسة من عدد ٢٣٠ عامل في القطاع المدرسي ووقع الاختيار على نوع العينة القصدية ويرجع ذلك لتقيد الباحث حول اللجنة الادارية في المدارس وهي : المشرف الاداري للطلبة ، الاخصائي الاجتماعي للطلبة، مدير شؤون الطلبة ورؤساء الاقسام التربويين، و المعلمين .

أداة الدراسة:

جمعت البيانات الكمية عن طريق استخدام استبانة تم توزيعها يدويا على العاملين في القطاع المدرسي في مدارس الخاصة والحكومية في إمارة الشارقة في دولة الامارات العربية المتحدة.

صدق وثبات الأداة:

- صدق الاداة: تم الاعتماد على (طريقة المحكمين) حيث عرضت الاداة على مجموعة من الاساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع ، ومن ثم تم التعديل بناء على الملاحظات، حيث اضيفت مؤشرات وحذفت مؤشرات وتم اعادة صياغة بعض المؤشرات الاخرى .
- ثبات الأداة : تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية تتضمن خصائص مشابه للعينة الفعلية.

نتائج الدراسة:

أولا: الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لأفراد العينة

١. توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

يُلاحظ أن المعلمين يمثلون النسبة الأكبر من العينة (٦٣.٥%)، وهو أمر متوقع نظرا لطبيعة الدراسة التي تتناول السلوك الإجرامي بين الطلاب. يشير ذلك إلى أهمية دور المعلمين في التأثير في سلوكيات الطلاب وإمكانية تطبيق الحلول الوقائية.

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	ك	%
مرشد أكاديمي	٣٦	١٥.٧
اداري	٣٨	١٦.٥
معلم	١٤٦	٦٣.٥
اخري	١٠	٤.٣
المجموع	٢٣٠	١٠٠.٠

ثانيا: اختبارات فرضية الدراسة

- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور العاملين في القطاع المدرسي في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي تعزي إلى متغير المسمى الوظيفي.

جدول (٢) اختبار الفروق لمتوسطات دور العاملين في القطاع المدرسي والوقاية والحد من السلوك الإجرامي حسب متغير المسمى الوظيفي

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية df2	درجات الحرية df	قيمة F	مستوى دلالة F
الحد من السلوك الإجرامي	مرشد	٤,٨٠	٠.٠٠	٢٢٦	٣	٧٩,٨٧٧	٠,٠٠٠
	إداري	٤,٨٠	٠.٠٠				
	معلم	٤,١٣	٠,٤٠٥				
	أخرى	٣,٧٢	٠,١٣٩				
دور العاملين في القطاع المدرسي	مرشد	٤,٧٥	٠,٠٠	٢٢٦	٣	٩١,٧٩٧	٠,٠٠٠
	إداري	٤,٦٩	٠,١٠٣				
	معلم	٣,٨٤	٠,٦٧٧				
	أخرى	٢,٠٠	٠,٠٠				

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل التباين (ANOVA F–Test) لاختبار الفروق لمتوسطات دور العاملين في القطاع المدرسي في الحد من السلوك الإجرامي للطلبة حسب متغير المسمى الوظيفي، ويشير إلى أن المرشدين الأكاديميين هم الأعلى في مستوى دور العاملين بين باقي المستويات الوظيفيه، حيث بلغ متوسط إجاباتهم على فقرات مقياس دور العاملين (٤,٧٥) بانحراف معياري (٠,٠٠)، وربما يعود السبب في ذلك إلى مدى قرب المرشد الأكاديمي من الطلبة بشكل كبير.

بينما توضح النتائج أن أصحاب الوظائف (أخرى) هم الأقل في مستوى دور العاملين، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (٢,٠٠) بانحراف معياري (٠,٠٠)، وربما يعود السبب إلى أن أصحاب وظائف (أخرى) هم في الأغلب عمال الخدمات والفنيين الذين لا يوجد اختلاط بينهم وبين الطلبة نظرا لطبيعة وظائفهم.

كما أظهر اختبار (F) لدور العاملين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩١,٧٩٧)، أي أكبر من القيمة المعتمدة (١.٩٦)، بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وهي أقل من القيمة المعتمدة (٠,٠٥) مما يدل على وجود أثر لمتغير المسمى الوظيفي على دور العاملين في القطاع المدرسي.

كما أظهرت النتائج أيضا أن المرشدين الأكاديميين والإداريين هم الأعلى في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة بالتساوي، حيث بلغ متوسط إجاباتهم على فقرات مقياس الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة (٤,٨٠) بانحراف معياري (٠,٠٠)، بينما توضح النتائج أن أصحاب وظائف (أخرى) هم الأقل في مستوى الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (٣,٧٢) بانحراف معياري (٠,١٣٩).

كما أظهرت نتائج اختبار (F) للوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧٩,٨٧٧)، وهي أكبر من القيمة المعتمدة البالغة (١.٩٦)، وبدلالة إحصائية بلغت (٠,٠٠٠)، وهي أقل من القيمة المعتمدة البالغة (٠,٠٥)، بما يشير إلى وجود أثر لمتغير المسمى الوظيفي على الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة.

وبناء على النتائج التي أظهرها الجدول السابق فإننا نصل إلى قبول الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور العاملين في القطاع المدرسي في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي للطلبة تعزي إلى متغير المسمى الوظيفي لصالح المرشدين الأكاديميين.

تحليل النتائج ومناقشتها:

أولا: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأفراد العينة

تشير نتائج توزيع العينة وفقا للمسمى الوظيفي إلى أن المعلمين يشكلون النسبة الأكبر (٦٣.٥%)، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة التي تركز على دور العاملين في المدارس في الحد من السلوك الإجرامي للطلبة. ويعكس ذلك الدور المركزي للمعلمين في التأثير في سلوك الطلاب، سواء من خلال العملية التعليمية أو التفاعل اليومي معهم. كما يظهر أن الإداريين والمرشدين الأكاديميين يشكلون نسبة أقل، مع وجود نسبة ضئيلة للعاملين ضمن فئة "أخرى"، والتي تتضمن عادة العاملين في الوظائف غير التعليمية.

ثانيا: تحليل الفروق وفقا للمسمى الوظيفي

تعكس نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور العاملين في القطاع المدرسي في الوقاية من السلوك الإجرامي بناء على المسمى الوظيفي، حيث جاءت الفروق لصالح المرشدين الأكاديميين والإداريين مقارنة بالمعلمين والعاملين في وظائف أخرى.

١. دور العاملين في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي

- أظهرت النتائج أن المرشدين الأكاديميين سجلوا أعلى متوسط حسابي (٤.٨٠) بانحراف معياري (٠.٠٠)، وهو ما يشير إلى دورهم المحوري في الوقاية والحد من السلوك الإجرامي داخل المدارس. يمكن تفسير ذلك بأنهم الأكثر تفاعلا مع الطلبة في معالجة المشكلات السلوكية والإرشاد النفسي والاجتماعي.
- جاء الإداريون في المرتبة الثانية بنفس المتوسط الحسابي (٤.٨٠)، وهو ما يعكس مسؤولياتهم الإدارية في وضع القواعد واللوائح التي تساهم في ضبط السلوكيات داخل المدرسة.
- أما المعلمون، فقد حصلوا على متوسط حسابي (٤.١٣) بانحراف معياري (٠.٤٠٥)، وهو ما يشير إلى أن دورهم في الوقاية من السلوك الإجرامي أقل من دور المرشدين والإداريين،على الرغم من قربهم المستمر من الطلبة. وربما يعود ذلك إلى تركيزهم الأساسي على الجانب التعليمي بدلا من التدخل المباشر في المشكلات السلوكية.
- سجل العاملون في الوظائف الأخرى أقل متوسط حسابي (٣.٧٢)، مما يعكس محدودية تأثيرهم في سلوك الطلبة نظرا لطبيعة عملهم التي لا تتطلب تفاعلا مباشرا معهم.

١. دور العاملين في القطاع المدرسي بشكل عام

- سجل المرشدون الأكاديميون مرة أخرى أعلى متوسط حسابي (٤.٧٥) في تقييم دور العاملين في القطاع المدرسي، وهو ما يؤكد أنهم الأكثر مسؤولية عن الوقاية من السلوك الإجرامي للطلبة.
- جاء الإداريون في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٦٩)، وهو ما يشير إلى أن مهامهم الإدارية لها تأثير واضح في خلق بيئة مدرسية آمنة ومنظمة.
- جاء المعلمون في المرتبة الثالثة بمتوسط (٣.٨٤)، وهو ما يعكس دورهم المهم ولكن بدرجة أقل من المرشدين والإداريين.
- أما العاملون في الوظائف الأخرى، فقد حصلوا على أقل متوسط حسابي (٢.٠٠)، مما يدل على أن تأثيرهم في بيئة المدرسة والسلوكيات الطلابية محدود جدا.

ثالثا: تفسير النتائج ودلالاتها

١. أهمية دور المرشدين الأكاديميين

- يتضح من النتائج أن المرشدين الأكاديميين هم الفئة الأكثر تأثيرا في الوقاية من السلوك الإجرامي، نظرا لكونهم الجهة المسؤولة عن التوجيه والإرشاد الطلابي.
- يشير ذلك إلى ضرورة تعزيز دور الإرشاد المدرسي، وتطوير برامج تدريبية متخصصة لمساعدتهم في التعامل مع السلوكيات الإجرامية لدى الطلبة.

٢. دور الإداريين في ضبط السلوك المدرسي

- أظهرت النتائج أن الإداريين لهم تأثير واضح في الحد من السلوك الإجرامي، وهو ما يمكن تفسيره بمسؤولياتهم المتعلقة بتطبيق اللوائح والسياسات التي تمنع حدوث السلوكيات السلبية داخل المدرسة.
- مما يستدعي ضرورة إشراك الإداريين في برامج الوقاية وتعزيز علاقتهم المباشرة مع الطلاب لدعم بيئة مدرسية أكثر أمانا.

٣. دور المعلمين في التأثير على سلوك الطلاب

- رغم أن المعلمين يحتكون بالطلاب يوميا، إلا أن دورهم في الوقاية من السلوك الإجرامي جاء أقل من المرشدين الأكاديميين والإداريين.
- يمكن تفسير ذلك بتركيزهم الأساسي على الجانب الأكاديمي، وعدم تلقيهم التدريب الكافي على استراتيجيات الوقاية من الجريمة في المدارس.
- لذا من الضروري تعزيز دور المعلمين في هذه العملية من خلال إدراجهم في برامج توعوية وتدريبية حول كيفية التعامل مع المشكلات السلوكية.

٤. ضعف تأثير العاملين في وظائف أخرى

- جاءت النتائج لتؤكد أن العاملين في وظائف غير تعليمية، مثل العمال والفنيين، ليس لهم دور يُذكر في الحد من السلوك الإجرامي داخل المدرسة.
- قد يكون ذلك بسبب طبيعة عملهم التي لا تتطلب تفاعلا مباشرا مع الطلبة، مما يعني أن دورهم في هذا السياق محدود جدا.

رابعا: دلالة الفروق الإحصائية

- أظهرت نتائج اختبار (F) أن جميع الفروق بين الفئات الوظيفية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، وهو ما يشير إلى أن المسمى الوظيفي يلعب دورا مهما في تحديد مستوى تأثير العاملين في الحد من السلوك الإجرامي لدى الطلبة.
- بما أن القيمة الإحصائية (F) كانت أعلى من القيمة المعتمدة، فإن الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين في المدارس بناء على مسمياتهم الوظيفية تم قبولها.

التوصيات:

من واقع ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحثة قد توصلت إلى بعض التوصيات، والتي نوجزها في ما يلي:

١. تعزيز دور الإرشاد الأكاديمي في المدارس

- توفير برامج تدريبية متخصصة للمرشدين الأكاديميين لمساعدتهم في التعامل مع المشكلات السلوكية وتعزيز دورهم الوقائي.
- زيادة عدد المرشدين الأكاديميين في المدارس لضمان توفير الدعم اللازم للطلبة المحتاجين.

٢. تفعيل دور الإداريين في الوقاية من السلوك الإجرامي

- إشراك الإداريين في وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى خلق بيئة مدرسية آمنة.
- تعزيز التواصل بين الإداريين والطلبة من خلال جلسات توعوية وأنشطة مدرسية.

٣. تمكين المعلمين من المشاركة في الوقاية من السلوك الإجرامي

- إدراج برامج تدريبية للمعلمين حول كيفية التعامل مع المشكلات السلوكية لدى الطلبة.
- تشجيع المعلمين على تبني استراتيجيات تعليمية تركز على تعزيز القيم الإيجابية والانضباط داخل الصفوف الدراسية.

٤. إعادة النظر في أدوار العاملين في الوظائف غير التعليمية

- تقديم دورات تدريبية توعوية للعاملين في الوظائف الأخرى لتعريفهم بأهمية البيئة المدرسية الآمنة.
- تحديد أدوار واضحة لهؤلاء العاملين لضمان مساهمتهم غير المباشرة في ضبط السلوك المدرسي.

المراجع :

اليونسكو (٢٠٢٢). العنف المدرسي وتأثيره على البيئة التعليمية. تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وزارة التربية والتعليم في الإمارات (٢٠٢١). تقرير حول السلوكيات العدوانية في المدارس الإماراتية. أبوظبي: قسم البحوث التربوية.

حومر، سمية. (٢٠٠٦). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية أجريت بمركزي الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

مراد، فاطمة الزهراء، وفنطازي، كريمة. (٢٠٢٠). دور المدرسة في الحد من الجريمة عبر مناهجها الدراسية – الجيل الثاني نموذجا: دراسة تحليلية للمقررات المدرسية للمرحلة الابتدائية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٨(٢)، ١١١-١٣٠.

الخولي، محمود سعيد(د،ت) . سلسة قضايا العنف (٢) العنف المدرسي: الاسباب و سبل المواجهة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٧ .

دولة الامارات العربية المتحدة، قانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦ بشان قانون حقوق الطفل" وديمه " ، وزارة تنمية المجتمع ، ٨ مارس ٢٠١٦ .

طلعت ابراهيم لطفي،كمال عبد الحميد الزيات(د، ت) هلا. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩، ص، ١٤.

Parsons, T. (1991 (The Social System. Free Press, New York

American Psychological Association (2020). Reducing School Violence Through Teacher Training Programs. APA Journal of Educational Psychology, 112(4), 567-580.

Merton, R. K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5), 672-682.

UNESCO (2022). School Violence and its Impact on the Educational Environment. Report issued by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UAE Ministry of Education .(٢٠٢١) Report on Aggressive Behaviors in UAE Schools. Abu Dhabi: Department of Educational Research.

Houmer, Soumia. (2006 .(The Impact of Social Factors on Juvenile Delinquency: A Field Study Conducted in the Juvenile Detention Centers of Constantine and Ain M'lila. Master's Thesis, Mentouri University of Constantine, Algeria.

Murad, Fatima Zahra, and Fantazi, Karima. (2020). The Role of the School in Reducing Crime Through its Curricula – The Second Generation as a Model: An Analytical Study of Primary School Curricula. Journal of Arts and Social Sciences, 8(2), 111-130.

Al-Khouli, Mahmoud Saeed) n.d.). Violence Issues Series (2): School Violence: Causes and Ways to Confront It. First Edition. Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2007. United Arab Emirates, Federal Law No. (3) of 2026 concerning the Child Rights Law, Ministry of Community Development, March 8, 2016.

Talaat Ibrahim Lotfi ،Kamal Abdel Hamid Al-Zabat (n.d.), Hala. Contemporary Theory in Sociology, Dar Gharib, Cairo, 1999, p. 14.